**مجمل ما قيل عن أسباب الزيادة، وشروط الزيادة للإلحاق عند ابن عصفور وتوضيحها**

*مبحث فى علم الصرف*

*إعداد / أحمد عبد الحميد مهدي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

***ahmed.mahdey@mediu.ws***

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى مجمل ما قيل عن أسباب الزيادة، وشروط الزيادة للإلحاق عند ابن عصفور وتوضيحها**

**الكلمات المفتاحية – مجمل، الزياده، شروط**

* **.المقدمة**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة مجمل ما قيل عن أسباب الزيادة، وشروط الزيادة للإلحاق عند ابن عصفور وتوضيحها**

* **.عنوان المقال**

**مجمل ما قيل عن أسباب الزيادة:**

**يقول ابن عصفور: ولا يُزاد حرفٌ من هذه الحروف إلا للإلحاق، نحو: "كوثر" ملحق بـ"جعفر". أو لمعنًى، وذلك في حروف المضارعة نحو: يقول ونقول وتقول وأقول.**

**ولإمكان النطق بالساكن في فعل الأمر، الذي سكنت فاؤه في المضارع، سواء كان مجردًا نحو: اضرب، أو مزيدًا نحو: استغفر وانطلق, فإنه لكي ننطق بهذه الأفعال الأمرية؛ لا بد أن نأتي بهمزة الوصل, أو لكي نتمكن من النطق بالحرف والوقوف عليه استجلبنا الهاء في "عه" و"قه" و"فه"؛ لمعرفة حركة الساكن، أو الياء قبلها كما في قوله: {ﯲ ﯳ ﯴ ﯵﯶﯷ ﯸ ﯹ ﯺ}.**

**أو للمد، وذلك في "كتاب" و"عجوز" و"قضيب"، أو للفصل بين المثلين كما في شديد، وفي جمع قردد على قراديد، أو للضرورة في الشعر كما في قول الفرزدق:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **... ... ... ... ... ... ... ... ...** | **\*** | **نفي الدراهم تَنْقَاد الصَّيَاريِفِ** |

**أو للعوض عن حرف محذوف، كما في قولنا: زنادقة جمع زنديق، فإن الجمع يستدعي أن يكون "زناديق"، وحذفت الياء؛ فاستدعينا التاء للتعويض عنها في آخر الكلمة. ولا يقال: إن التاء للتأنيث؛ لأن زنادقة ليس مؤنثًا, فإن التاء عِوَضٌ عن الياء المحذوفة.**

**أو لتكثير الكلمة, ويقول ابن عصفور: إن حملنا الكلمة على التكثير, أولى بنا أن نحملها على معنى جديد أو معنى زائد، من أن نحملها على مجرد التكثير، كالألف في "قبعثرى" والنون في "كنهبل"؛ لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق؛ لأنه ليس هناك أصل يمكننا أن نلحقهما به، ونجعلهما للإلحاق.**

**يقول: إذ ليس لهما من الأصول نظيرٌ يُلحقانِ به، وإذا أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة؛ كان أولى من حملها على التكثير، إذ لا فائدةَ في ذلك؛ فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كل كلمة لها نظير, قد قابل الحرف الزائد منها حرف أصلي من ذلك النظير للإلحاق, إلا أن يمنع من ذلك مانع؛ هذا ما قاله في المعنى الذي يمكن أن يزاد فيه الحرف.**

**وقلنا: إن هذه الأحرف تزاد لأغراضٍ كثيرة غير التي ذكرها ابن عصفور أيضًا، وذلك أمرٌ لا بد أن نتعرض له في مواضع الزيادة، التي يمكن أن تزاد فيها هذه الحروف؛ لأن ذلك يستدعي منا معرفة مواضع الزيادة أيضًا.**

**يقول ابن عصفور: وقد تقدم ما يعلم به أن الحرف ملحق في الأفعال، عند ذكر الأفعال، وذلك كقولنا في: قردد وجلبب -جلببَ ملحق بالرباعي- و"قَلنس" ملحق بالرباعي -قلنس أي لبس القلنسوة- و"جورب" أي: لبس الجورب، كل هذه أفعال ملحقة بالرباعي المجرد؛ لأن الأصول تلحق به، لتأخذ حكمه وحكم إعرابه.**

**يقول: أما في الأسماء، فإذا كان المزيد منها في مقابله الحرف الأصلي، من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد؛ قضيت عليه بأنه للإلحاق، إلا أن يكون ذلك الحرف ألفًا غير آخر, أو ياء أو واوًا حركة ما قبلهما من جنسهما، أي: حركة ما قبل الألف فتحة، وحركة ما قبل الواو ضمة، وحركة ما قبل الياء كسرة؛ لأن ذلك لا يُمكن أن يكون من الإلحاق أبدًا؛ نحو: "قضيب" و"عجوز"، أو "ميمًا أو "همزة" في أول الكلمة.**

**ونحن حينما نلحق بالأسماء اسمًا باسم، أي: نزيد في اسمه حرفًا من الحروف؛ لنلحقه باسم آخر، كما في قولنا: "كوثر" مثلًا الذي زدنا فيه الواو، هذه الواو متحركة وليس قبلها ضمة، وإلا لو كان قبلها ضمة لم تكن الزيادة هنا للإلحاق مطلقًا، إذًا: الألف في وسط الكلمة لا يمكن أن تكون زيادتها للإلحاق في أي كلمة من الكلمات؛ لأن الألف لا بد أن تسبق بالفتح، فهي مد طبيعي للفتحة قبلها، ولا يمكن في الأسماء أن تكون للإلحاق، بل هي حرف مد؛ لذلك اعتبر أن الألف في كتاب، والواو في عجوز، والياء في قضيب، والياء في شديد، والياء في قراديد، كلها زائدة لمعانٍ ليست للإلحاق فيها.**

**أما الزيادة للإلحاق فلا تكون أبدًا حرف مدٍّ، فالواو لا بد أن تكون متحركة، والياء لا بد أن تكون متحركة، ونستبعد من الإلحاق الألف في وسط الكلمة، فلا يمكن أن تكون الألف للإلحاق؛ لأنها لا بد أن تكون مسبوقة بفتحة قبلها.**

**يقول: أما الألف، فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة أبدًا؛ لأنها دائمة، فهي حرف مد، ونحن نقول: إن الواو والياء حينما تكونان للإلحاق؛ لا بد أن تكونا حرفي لين، أي: متحركتين وليستا مسبوقتين بحركة من جنسهما؛ ولذلك قال: وأما في الأسماء فإن كان المزيد منها في مقابله حرف أصلي، من بناء آخر على وفق البناء الذي فيه الحرف الزائد؛ قضيت عليه بأنه للإلحاق كما في "كوثر" مثلًا, و"كوثر" قضينا عليه بالإلحاق؛ لأنه ملحقٌ بجعفر.**

**"ألفًا غير آخر" أي: في وسط الكلمة, فلا يمكن أن تكون للإلحاق. أو ياءً، وهذه الياء مسبوقة بكسرة فتكون مدًّا، ولا يمكن للمد أن يكون زيد في الكلمة للإلحاق. أو واوًا مسبوقة بضمة، ولا يمكن أن تزاد الواو للإلحاق ما دامت مسبوقة بضمة قبلها، ولذلك لا يقال: إن قضيبًا وعجوزًا للإلحاق؛ لأن الياء في قضيب قبلها كسرة، والواو في عجوز قبلها ضمة؛ فهي ليست للإلحاق.**

**أو ميمًا أو همزة في أول الكلمة, وميم مثل: مكتب، ففيه حرف زائد لكنه ليس للإلحاق؛ لأنه في بداية الكلمة، أو همزة مثل: أحمد وأفضل وأسعد.**

**نحن نتكلم عن الأسماء، فالهمزة في أول الاسم لا تكون للإلحاق أبدًا، والميم في أول الاسم لا تكون للإلحاق كذلك, ويبقى من الأحرف التي لا تصلح للإلحاق أو تكون زيادتها ليست للإلحاق: الألف في وسط الكلمة؛ لأنها ساكنة ولا يمكن النطق بالساكن، والواو في وسط الكلمة مسبوقة بالضم، والياء في وسط الكلمة مسبوقة بالكسرة، والهمزة في أول الكلمة كما في قولنا: "أحمد" و"أسعد" و"أزرق" و"أمجد" -وكل ذلك الهمزة في أوله-لا يمكن أن تكون زيادتها للإلحاق، والميم في أول الكلمة لا يمكن أن تكون للإلحاق، مثل: مستقبل ومكتب ومسعد ومصعد ومبرد، كل هذه الحروف لا تصلح بحالٍ من الأحوال أن تكون للإلحاق.**

**هذا ما ينص عليه قول ابن عصفور في هذا الموضوع؛ ولذلك يقول: فأما الألف فإنه لم يلحق بها حشو الكلمة؛ لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة. "قال": الألف هنا ليست للإلحاق، بل هي أصل الكلمة، وأصل الكلمة هو "قَوََل", فقد تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ فصارت "قال", وكل ألف في وسط الكلمة لها هذا المعنى.**

**واستقال: استقوَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا؛ فهي من أصل الكلمة، وليست مزيدة بحال من الأحوال.**

**2. شروط الزيادة للإلحاق عند ابن عصفور:**

**يقول ابن عصفور: وقد تقدم ما يعلم به أن الحرف ملحق في الأفعال.**

**عند ذكره الأفعال ذكر الإلحاق في الأفعال، وكيف يلحق فعل بفعل، كما في قولنا: جلبب، وجورب، وضربب للإلحاق بالرباعي المجرد وهو فعلَلَ، وأما في الأسماء -ومعلوم أن الإلحاق في الأسماء يختلف عن الإلحاق في الأفعال- فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصلي؛ أي: لا بد أن تكون الكلمة التي نريد أن نزيد فيها للإلحاق، وأن نضع فيها حرفًا زائدًا لنلحقه بكلمة أخرى, لا بد أن يكون في مقابل هذا الحرف حرف أصلي, أي: كان المزيد منها في مقابله حرف أصلي من بناء آخر على وفق البناء الذي في الحرف الزائد، فإذا كان كذلك؛ قضيت عليه بأنه للإلحاق.**

**إذًا: الحرف المزيد في الكلمة لكي نلحق الكلمة بوزن آخر، هذا الوزن الآخر لا بد أن يكون أصليًّا –أي: كل حروفه أصول- وأن يكون الحرف الزائد في مقابله حرف آخر من الأصل -حرف أصلي- وليس كل حروف "سألتمونيها" تصلح أن تزاد للإلحاق؛ لأن لدينا حروفًا إذا أردنا أن نزيدها للإلحاق فلها شروط، أول هذه الأحرف: الألف، والألف لا تُزاد للإلحاق حشوًا، ولا تأتي في وسط الكلمة، وهي لا تأتي في أول الكلمة؛ لأن الألف ساكنة، ولا يمكن لنا أن نبدأ بالساكن، فالألف يمكن أن تكون زائدة للإلحاق في آخر الكلمة، لكن في أول الكلمة وآخرها لا تصلح؛ لأننا لا نبدأ بالألف أولًا؛ لأن الألف حرف ساكن.**

**إذًا: لكون الحرف الساكن لا يزاد أولًا، وإذا جاء حشوًا لا تكون الزيادة للإلحاق؛ لأن الألف إذا كان في حشو الكلمة لا بد أن يكون منقلبًا عن غيره، مثال ذلك: قال وباع، فالألف هنا في وسط الكلمة وليست زائدة؛ لأنها منقلبة عن حرف أصلي، منقلبة عن الواو في قال وعن الياء في باع، فلا تكون الألف للإلحاق حشوًا، ويمكن أن تقع للإلحاق في آخر الكلمة. هذا أول حرف من الحروف التي تصلح للإلحاق بشروط, وهو الألف.**

**الواو، ويشترط لكي تكون للإلحاق: ألا تكون مسبوقة بحركة من جنسها؛ أي: لا تكون مسبوقة بالضمة، فإذا كانت مسبوقة بالضمة فلا تصلح أن تكون زائدة للإلحاق، والياء مثلها, فيشترط لكي تكون للإلحاق: ألا تسبق بكسر؛ لأنها حينئذ تكون حرف علة، فهي حرف مد.**

**إذًا: الألف لا تصلح أن تكون للإلحاق حشوًا، والواو لا تصلح أن تكون للإلحاق إذا كانت مسبوقة بضمة، والياء لا تصلح أن تكون للإلحاق إذا كانت مسبوقة بكسرة.**

**يقول ابن عصفور:**

**وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصلي للبناء الآخر, على وفق ذلك البناء الذي في الحرف الزائد؛ قضيت عليه بأنه للإلحاق ما دام هذا الحرف في مقابلة حرف زائد في الكلمة المراد الإلحاق بها؛ قضينا عليه بالإلحاق بها، إلا أن يكون هذا الحرف ألفًا غير آخرٍ، أي: لا يكون حشوًا في وسط الكلمة، أو واوًا أو ياء حركة ما قبلهما من جنسهما، نحو: قضيب فالياء مد للكسرة في الضاد, وعجوز فالواو مد للضمة في الجيم، فلا تصلح هنا الياء أن تكون زائدة للإلحاق، ولا الواو كذلك.**

**يقول: أو ميمًا أو همزة في أول الكلمة، فإذا زِدت ميمًا أو همزة في أول الكلمة؛ فهذه الزيادة لا تصلح للإلحاق.**

**ويقول: أما الألف، فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة؛ لأن الحاء لا تقع في حشو الكلمة حرفًا للإلحاق؛ لأنها لو جُعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة؛ لأن الألف إذا جاءت في حشو الكلمة لم تكن إلا منقلبة، كما أن ألف الأصل لا تكون إلا منقلبة، مثل قولك: صام، وقولك: صاح، فصام الألف أصلية لأنها منقلبة عن أصل، وأصلها الواو، وذلك نحو قولك: صام يصوم, فبعد الصاد واو، والواو التي بعد الصاد تحرّكت وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، إذًا: الألف في وسط الكلمة لا تكون إلا منقلبة، سواء قُلبت عن أصل أو عن غير أصل، فلا تصح الألف في حَشْو الكلام أن تكون زائدة للإلحاق.**

**يقول ابن عصفور: إذا قدرتها منقلبة لم يخلُ من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنًا أو متحركًا، كالألف في يصام، ويصُوم أصلها يصْوُم، الصاد ساكنة وبعدها الواو متحركة؛ فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فقيل: يصُوم، فهنا الواو كانت في الأصل متحركة، ثم صارت بعد ذلك ساكنة، ثم قلبت بعد ذلك ألفًا حين فتحت الصاد.**

**ومثلها: يصيح، من: صاح يصيح، فصاح أصلها صَيَحَ؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا, وقلبت الواو ألفًا، فإذا زدنا ألفًا وسط الكلمة فلا ندري أهي منقلبة؟ أهي أصل أم غير أصل؟ ومن أجل ذلك لا يصلح الألف أن تكون للإلحاق في وسط -حشو- الكلمة.**

**يقول: فإذا قدرتها منقلبة؛ لم يخلُ من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنًا أو متحركًا، فلا يتصور أن يكون ساكنًا؛ إذ لا موجب لإعلاله، ولا يتصور أن يكون متحركًا؛ لأنه يؤدي إلى تغيير الملحق عن بناء ما أُلحق به, إذا أردنا أن نجعل الألف للإلحاق قلنا: هل هذه الألف منقلبة عن أصل، أم غير منقلبة؟ وإذا كانت منقلبة، فهل هي منقلبة عن متحرك أم ساكن؟ ولا يتصور أن يكون ساكنًا؛ لأنه لا داعي لإعلاله، وإذا كانت متحركة فإن ذلك يؤدي بنا إلى أن نحاول معرفة أصله؛ إذ لا موجب لإعلاله، فلا يتصور أن يكون متحرِّكًا؛ لأنه يؤدي إلى تغيير الملحق عن بناء ما أُلحق به، وهذا لا يجوز؛ فالألف -إذًا- في حشو الكلمة لا تصلح أن تكون للإلحاق.**

**ثم يقول: ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في "قردد"، ولم يدغموا؛ لأنهم لو أدغموا وقالوا: قردَّ ذهب الإلحاق، فالدال هنا مزيدة للإلحاق، فإذا أدغمت ذهب ذلك الإلحاق, ولم يدغموا؛ لئلا يتغير عن بناء ما ألحق به وهو جعفر، فجعفر من أربعة أحرف, وهناك قرَدَ من ثلاثة زدنا عليها لامًا، فقلنا: قَرْدَد على وزن جَعْفَر في الحركة والسكون، فـ"قَرْ": القاف متحركة والراء ساكنة، و"دَد": الدال متحركة والأخرى كذلك، مثلها جعفر، الجيم متحركة، والعين ساكنة، والفاء متحركة، والراء متحركة، فإذا غيرناه عن بناء ما ألحق به؛ فلا يحصل الغرض الذي قضي به من تصيير الملحق على وفق الملحق به, في الحركات والسكنات وعدد الحروف.**

**وأما إذا كان طرفًا، فيتصور الإلحاق بها؛ لأنها إذ ذاك تقدّر منقلبة عن حرف متحرك، ولا يكون ذلك تغييرًا لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به؛ لأن حركة الآخر ليست من البناء.**

**أما الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها، فأُجريا -مع الإلحاق بهما- مجرى الألف، والواو والياء حكم الألف في كل ما ذكرناه؛ لشبههما بها في الاعتلال والمدّ, فالواو والياء أشبهتا الألف فأخذتا حكمها في أنهما لا يجوز أن تكونا للإلحاق؛ إذا كانتا بعد حركتين مناسبتين لهما، فالواو تناسبها الضمة والياء تناسبها الكسرة، فإذا سُبقتا بحركة مجانسة خرجتا عن أن تكونا للإلحاق.**

**أما الهمزة والميم، فإذا جاءت الهمزة أولًا كما في: أحمد، وأزرق، وأفضل، وأشرم، وأشرف، هذه الأسماء الهمزة فيها زائدة، ولا يُتصور كونها في بداية الكلمة زائدة للإلحاق، والميم مثل: مستدرِك، مستفهم، مكتب، مِذياع، كل هذه لا يتصور أن تكون زائدة للإلحاق.**

**أما الهمزة والميم أولًا فلا يلحق بهما؛ لأن العرب قد عزمت على زيادتهما أولًا إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول، فما دام سبقت ثلاثة أصول فهي زائدة، ولا يتصور أن تكون إلا زائدة، وما خالف ذلك فهو شاذّ -على ما سيبين في موضعه- فلما عزموا على أن يكونا أصلين لم يستعملهما في ذينك الموضعين للإلحاق؛ لأن في ذلك تقريبًا لهما من الأصول، وتنزيلًا لهما منزلتها، فيكون ذلك نقضًا لما اعتزموه من زيادتهما.**

**يقول: إننا إذا اعتبرنا زيادة الهمزة والميم في أول الكلام للإلحاق؛ كان ذلك تقريبًا لهذين الحرفين من الحروف الأصول، وذلك لا يصحّ.**

**ومما يبين أنهما ليسا للإلحاق وجود أشد ومفر؛ فأشد مبدوء بالهمزة، وفيه الدال في آخر الكلمة مشددة مدغمة، والإدغام يخالف الإلحاق، ومفر الميم زائدة، والراء في آخر الكلمة مدغمة، وهذا لا يصح في الإلحاق، والأصل: مفرر، فلو كان للإلحاق لم يدغما كما لم يدغم في مثل: قردد.**

**إذًا: الحروف التي لا تصلح للإلحاق خمسة: الألف حشوًا، والواو مسبوقة بضمة، والياء مسبوقة بكسرة، والهمزة في أول الكلمة، والميم في أول الكلمة، فلا يُتصور في هذه الأحرف كلها أن تكون مزيدة للإلحاق، والدليل على ذلك أن "قردد" لم يدغم؛ لأن ذلك دليلٌ على الإلحاق، فإذا أدغم ذهب الدليل على الإلحاق.**

**المراجع والمصادر**

1. **الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (الإنصاف في مسائل الخلاف) دمشق، دار الفكر، 1998م.**
2. **أحمد حسن كحيل، (التبيان في تصريف الأسماء) القاهرة، مطبعة السعادة، 1978م.**
3. **عبد الحميد عنتر، (تصريف الأفعال) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
4. **الشناوي، عبد العظيم الشناوي، (التعريف بفن التصريف) طبعة الجامعة الإسلامية، 1399هـ.**
5. **ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (الخصائص) تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، 1953م.**
6. **محيي الدين عبد الحميد، (دروس التصريف) بيروت، المكتبة المصرية، 1955م.**
7. **(شافية ابن الحاجب بشرح الرضي الأستراباذي) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982م.**
8. **الشيخ الحملاوي، (شذا العرف في فن الصرف) شرحه: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، 1419هـ.**
9. **ابن عقيل الهمداني، (شرح ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1964م.**
10. **الأشموني، علي بن محمد الأشموني، (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، 1955م.**
11. **الأزهري، خالد الأزهري، (شرح التصريح على التوضيح) تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، 2005م.**
12. **الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي، (شرح الكافية) طهران، مؤسسة الصادق، 1978م.**
13. **ابن يعيش، (شرح المفصل) عالم الكتب، 1999م.**
14. **الدجني، فتحي الدجني، بيروت، (الصرف العربي, نشأة ودراسة) دار الكتاب العربي، 2001م.**
15. **الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (العين) تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، 1980م.**
16. **عبد الحميد عنتر، (القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل) طبعة الجامعة الإسلامية، 1409هـ.**
17. **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، (كتاب سيبويه) تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، 1983م.**
18. **الجاربردي، أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي، (مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط) بيروت، عالم الكتب، 1984م.**
19. **محمد عبد الخالق عضيمة، (المغني في تصريف الأفعال) دار الحديث للنشر والتوزيع، 1991م.**
20. **الإشبيلي، ابن عصفور الإشبيلي، (الممتع في التصريف) تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، 1979م.**
21. **الأنصاري، زكريا الأنصاري، إستانبول، (المناهج الكافية في شرح الشافية) دار الطباعة العامرة، 1310هـ.**
22. **ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني، (المنصف في شرح كتاب التصريف) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية 1999م.**
23. **أبو العباس المبرِّد، (المقتضب) تحقيق: حسن حمد وإميل يعقوب، دار الكتب العلمية، 1999م.**